ترسيخ العدالة وحرية التمثيل العمالي

تلتزم الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب (PAAET) التزاماً راسخاً بمبادئ حرية التنظيم النقابي والتمثيل العمالي الجماعي، باعتبارها من الركائز الأساسية للعمل اللائق والعدالة الاجتماعية والشفافية المؤسسية.
وفي إطار القوانين الوطنية لدولة الكويت والمعايير الأخلاقية الدولية، تضمن الهيئة معاملة جميع العاملين – من الكويتيين وغير الكويتيين – على أساس المساواة والكرامة والإنصاف، بما يتماشى مع الهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والهدف الخامس (المساواة بين الجنسين) من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

الإطار القانوني لحقوق العمال

تستند ممارسات الهيئة إلى منظومة تشريعية وطنية شاملة تكفل حماية العاملين وتنظم شؤونهم المهنية، وتشمل:

- قانون النقابات العمالية.

نقابات.pdf

- قانون العمل.

E_LaborLaw.pdf

- لائحة التوظيف في الخدمة المدنية.
- دليل سياسات الموارد البشرية للهيئة.

تُشكل هذه التشريعات مجتمعة إطاراً قانونياً متكاملاً يضمن حرية الانضمام للنقابات، والتمثيل الجماعي، وحماية حقوق العاملين داخل مؤسسات القطاع العام.

الحقوق الكاملة للعاملين الكويتيين

يحظى العاملون الكويتيون في الهيئة بحقوق نقابية كاملة وفق القوانين الوطنية، بما في ذلك:

- حرية تشكيل والانضمام إلى النقابات العمالية دون تمييز أو قيود.
- التمثيل الرسمي عبر *النقابة العامة للعاملين في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية*، وهي النقابة المعترف بها قانونياً لموظفي القطاع العام.
- الحق المتساوي للمرأة الكويتية في الترشح والانتخاب وتولي المناصب القيادية النقابية.

يمثل هذا الإطار القانوني نموذجاً للمساواة والعدالة في بيئة العمل، ويُرسّخ ثقافة الحوار الاجتماعي والمشاركة المؤسسية.

شمول تدريجي للعاملين غير الكويتيين

يشكّل قانون النقابات العمالية رقم (28) لسنة 2023 علامة فارقة في التشريع الكويتي، حيث أتاح لأول مرة حق الانضمام للنقابات للعاملين غير الكويتيين.
وترحب الهيئة بهذا التطور التاريخي، وتعمل على مواءمة سياساتها المؤسسية لضمان تطبيق هذا الحق بشكل منظم وشامل في جميع الكليات والمراكز.

وتتخذ الهيئة خطوات عملية لتحقيق ذلك، تشمل:

- تعريف العاملين الدوليين بحقوقهم الجديدة من خلال برامج تعريفية ودورات توعية.
- توفير الدعم والاستشارات عبر إدارة الموارد البشرية بخصوص قنوات التمثيل المتاحة.
- تشجيع الحوار بين الكوادر الكويتية والدولية لتعزيز التفاهم الثقافي والمشاركة المتبادلة.

يمثل هذا النهج نقلة نوعية نحو ثقافة عمالية أكثر شمولاً وتعاوناً في مؤسسات التعليم التطبيقي والفني.

الشفافية والتشاور المؤسسي

تحرص الهيئة على تطبيق مبادئ الحوار الاجتماعي داخل مؤسساتها من خلال آليات تشاركية متوازنة تشمل:

- اللجان المشتركة التي تجمع ممثلين عن الإدارة والعاملين لمناقشة السياسات المؤسسية وشؤون الموظفين.
- نظام التظلّمات والاستئناف المؤسسي لضمان العدالة والشفافية في حل النزاعات.
- ورش توعية دورية حول حقوق وواجبات العاملين والسلوك المهني والأخلاقي.

يسهم هذا الإطار في بناء بيئة عمل يسودها الاحترام والثقة والتعاون، ويعزز روح الفريق والمسؤولية المؤسسية.

تشارك الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب 12 جهة حكومية، بهدف تعزيز المساواة والدمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من فرص العمل اللائق والتعليم والتدريب المهني.

تعتمد الخطة الاستراتيجية للهيئة 2025–2030 على نهج يرسّخ الحوكمة التشاركية والحوار المؤسسي بين الإدارة والعاملين. وتؤكد على مواءمة السياسات مع أنظمة ديوان الخدمة المدنية بما يضمن العدالة والشفافية والمساواة في المعاملة الوظيفية. وتدعم الخطة تطوير آليات التعاون مع النقابات وممثلي العاملين وتعزيز ثقافة المشاركة المؤسسية، انسجامًا مع الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035، بما يعزز العدالة الاجتماعية والتمثيل العادل لجميع العاملين.

PAAET Strategy – الخطة الاستراتيجية.pdf

نحو حوكمة عمالية أكثر تقدماً

مع التطور المستمر في تشريعات العمل في دولة الكويت، تواصل الهيئة العمل على الانتقال من مرحلة الامتثال إلى مرحلة الريادة في إدارة العلاقات العمالية، وذلك من خلال:

- مواءمة السياسات الداخلية مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتعزيز التثقيف العمالي.
- تحديث الأدلة والسياسات لضمان إدماج العاملين غير الكويتيين في عمليات التشاور المؤسسي.
- إطلاق مبادرات بحثية وحوارية حول مستقبل العلاقات العمالية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي.

ومن خلال هذه الجهود، تُرسخ الهيئة مكانتها كنموذج إقليمي في التمكين المؤسسي والإدارة الأخلاقية للقوى العاملة.

ختاماً

تؤكد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التزامها الكامل بضمان الحقوق العمالية والتمثيل المتكافئ لجميع العاملين، وتعمل بشكل استباقي على توسيع الشمولية وتعزيز ثقافة الحوار والعدالة المؤسسية.
ومن خلال الجمع بين الامتثال القانوني والمشاورات التعاونية، تواصل الهيئة دورها في دعم رؤية الكويت 2035 وتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، لا تُقاس العدالة بما هو مكتوب في اللوائح، بل بما يُترجم إلى أصوات مسموعة، وحقوق مصونة، ومشاركة حقيقية تُجسد العمل اللائق للجميع.